

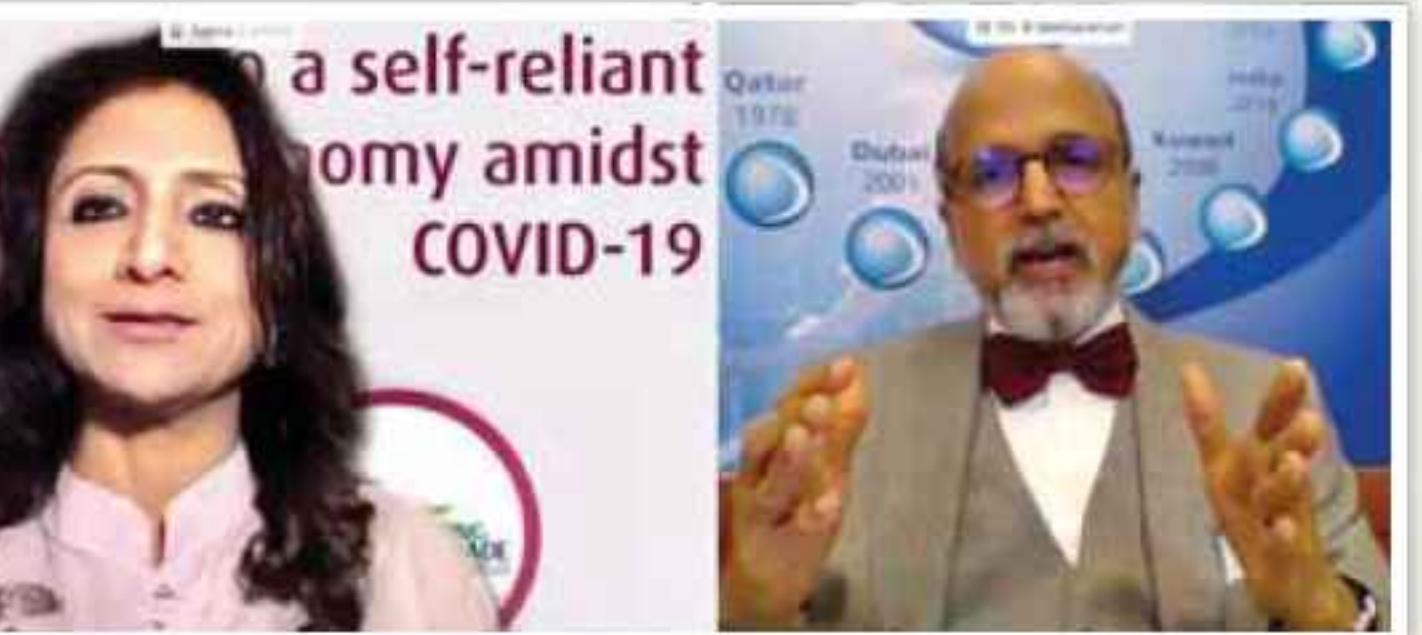
نحو الاقتصاد بنسبة 2.5% في 2021 .. بنك الدوحة:

القطاع المصرفي قادر على مواجهة التحديات

إذ يعطي هذا القانون نماذج متنوعة للشراكة بين القطاعين بما في ذلك نموذج الإنشاء والتشغيل ونقل الملكية. ومن المتوقع أن يستفيد القطاع الخاص من هذا القانون الجديد. وفي أكتوبر 2020، سمحت قطر للأجانب بتملك العقارات وبذلك بات بإمكان غير القطريين التملك في تسعة مناطق بعدما كان عددها ثلاثة بينما ارتفع عدد المناطق التي يمكن للأجانب استخدام العقار فيها بموجب حق الانتفاع إلى 16 منطقة مما يرفع إجمالي عدد المناطق المخصصة للملكية وحق الانتفاع من قبل غير القطريين إلى 25 منطقة. وبالتالي سيمكن هذا الأمر دفعه لإقراض القطاع العقاري.

كذلك الشركات في المناطق الحرة استكشف فرص التمويل والتسهيلات المقدمة من البنوك القطرية. وقد ساهم التخطيط لبناء ثمانية ملاعب لإقامة مونديال كأس العالم 2022 في تعزيز قطاع تمويل العقود والمشاريع في قطر.

ونوه د. سيتارامان بالإصلاحات الجارية في قطر قائلاً: «ينظم القانون رقم 1 لعام 2019 استثمار غير القطريين والذي يشرع الباب أمام تملكهم، حيث تشمل الحوافز الاستثمارية المقدمة إليهم توزيع الأراضي عليهم. وبالفعل حسن هذا القانون من مناخ الاستثمار في دعم وتأهيل القطاع التجاري الحرة ذات المستوى العالمي في كل من رأس بوفنطاس وأم الحول فضلاً للشركات التي تسعي إلى التوسيع والاستثمار عالمياً. وتتيح الشراكة بين القطاعين الخاص والعام،



المناطق الحرة في قطر للشركات وإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية وقد ساهم ذلك في تطوير التجارة والبنية التحتية في قطر. هذا وتتوفر سريعة النمو في كل من الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأوروبا، المناطق التجارية الحرة ذات المستوى والأوسط، وغرب آسيا الأمر الذي يساهم في دعم وغرب آسيا الأمر الذي يساهم في دعم النمو الاقتصادي لدولة قطر وزيادة تنويع مواردها الاقتصادية. وبإمكان

حقل الشمال من الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر من 77 مليون طن سنوياً إلى 110 مليون طن سنوياً. ومن المقرر أن تعمل المرحلة الثانية من مشروع التوسعة، المعنية بتطوير القطاع الجنوبي لحقل الشمال، على زيادة الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر من 110 مليون طن سنوياً إلى 126 مليون طن سنوياً. ويمكن أن يساهم ذلك في النمو الاقتصادي وتعزيز عمليات التفidi لبنك الدوحة خلال قمة قطر التجارية إلكترونياً المنعقدة إلكترونياً خلال الفترة 24-25 نوفمبر الجاري: إن الاقتصاد القطري سيواصل التعافي محققاً نمواً بنسبة 2.5% خلال العام القادم. وقال د. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة خلال قمة قطر التجارية إلكترونياً المنعقدة إلكترونياً خلال الفترة 24-25 نوفمبر الجاري: إن الاقتصاد القطري سيواصل التعافي محققاً نمواً بنسبة 2.5% في عام 2021. وأن ميناء حمد الذي افتتح في سبتمبر 2017 به محطة شحن بضائع بطاقة المرحلة الأولى من مشروع توسيع

**الرأي
الاقتصادية**

الدوحة - الرأي: